الفصل السادس

قضايا إصلاح الأمم المتحدة

obeikandl.com

obeikandl.com

(١) الاتجاهات الرئيسية

في اصلاح الامم المتحدة

قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً يوم ٢٠٠٥/٣/٢١إلى الجمعية العامة فى دورتها التاسعة والخمسين متابعة لقمة الألفية بعنوان "حرية أوسع: نحو التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع". ويقع التقرير فى ٦٢ صفحة متضمناً مقدمة حول تحديات العالم المتغير، وضرورات العمل الجماعى، كما تضمنت أجزاؤه الأخرى التحرر من الحاجه حيث يعالج رؤية مشتركة للتنمية والبيئه وأولويات العمل الدولى، وتحديات التنفيذ. أما التحرر من الخوف فيتضمن رؤية حول الأمن الجماعى والتصدى للإرهاب بكل انواعه، وتقليل مخاطر نشوب الحرب، وتنظيم استخدام القوة. وأما حرية الإنسان فى أن يعيش فى كرامة فقد تضمن هذا العنوان حكم القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان، ثم افرد الجزء الخامس والأخير لتقوية أجهزة الأمم المتحدة وهى الجمعية العامة، والمجالس الثلاثة (مجلس الأمن – المجلس الاقتصادى والاجتماعى – ومجلس الوصاية) والأمانة العامة، وتنظيم العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية وتحديث ميثاق الأمم المتحدة. ومن المقرر أن تدرس دول العالم هذا التقرير بالتفصيل ثم تتخذ قراراً بشأنه خلال الدورة القادمة للجمعية العامة التى ستعقد على مستوى القمة فى سبتمبر القادم. ولذلك فإن الإعلام العربى يجب ان يكون له دور فى النوعية بهذا التقرير، وأن يكون له موقف بالرفض أو القبول. ونكتفى فى هذه المقالة الافتتاحية عن التقرير بإيراد أهم الأفكار التى تضمنها، مع ملاحظة أن الصحف الأمريكية تجاهلت هذا التقرير عدا صحيفة الواشنطن بوست التى انتقدت محاوله تقييد استخدام القوة، وذكرت بنظرية الرئيس بوش القائلة بأن الولايات المتحدة لن تستأذن أحداً، أى مجلس الأمن، مثلما حدث عند غزو العراق، مادام الأمر يتعلق بأمنها. وقد يثور التساؤل حول الأسباب التى دفعت الأمين العام إلى تقديم هذا التقرير، وهو يهم

بمغادرة منصبه هذا العام، لكى تتولى آسيا منصب الأمين العام. الحق أن هذا التقرير هوتنفيذ جزئى لإعلان الألفية بأن شراكة عالميةً من أجل التنمية يمكن ان تحقق الأهداف المشتركة بحلول عام ٢٠١٥. فرصد التقرير حالة العالم الأمنية والإنسانية والاقتصادية واجتياح الايدز لعدد كبير من دول العالم، حيث يربو ضحاياه على ٤٠ مليون نسه، يعيش بليون من البشرتحت خط الفقر المدقع، حيث يموت يومياً ٢٠ ألفاً من الفقر، رغم تضخم الثروات فى العالم التى لاتعرف عدالة فى توزيعها. وفضلاً عن ذلك، فإن أحداثاً متسارعة أفقدت الرأى العام الثقة فى الأمم المتحدة. فطرفا الصراع فى العراق يلومان الأمم المتحدة على تخليها عنهما، فلاهى ساندت الغزو، ولاهى منعته. وهذا يدل على ثقة الطرفين فى أهمية الأمم المتحدة. وسجل التقرير التلازم بين السلام والتنمية والحرية، حيث يؤكد أن ميثاق الأمم المتحدة لايزال صالحاً، فلاتنميه بلا أمن، ولاسلام بلاأمن وتنمية. وهذا يتطلب حشداً كاملاً للحكومات والدول وجماعات المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية، وأن يكون الاهتمام شاملاً للتعليم والاقتصاد والمرآة والطفل ومقاومة الأمراض والمحافظة على البيئة، وتحديد ١٨ هدفاً فى هذا المجال كبرنامج للعمل، وتحرير اقتصاديات الدول النامية الفقيرة من عبء الديون، حيث تعهدت الدول الصناعية بدفع٥٤ بليون دولار لتخفيف ديون ٢٧ بلداً، كما تعهدت بالنظر فى تحسين عوائد التجارة الدولية له، .مثلما أن هناك التزاماً تجاه قضية التصحر والتنوع البيئى، وتغير المناخ، حيث دخل بروتوكول كيوتو المبرم سنة ١٩٩٧ حيز النفاذ فى فبراير ٢٠٠٥، رغم ان الولايات المتحدة انسحبت منه. وأشار التقرير إلى أن عدداً من الدول الإفريقية قد تحول من نظم الانقلابات العسكرية إلى الديمقراطيه، وإن كان ٢,٨مليون لاجئ أى نصف عدد المشردين فى العالم لايزالون ضحايا الصراعات فى إفريقيا، حيث يموت من الإيدز فيها ثلاثة ارباع ضحايا المرض فى العالم. وحث دول العالم على التجاوب مع توصيات تقريراللجنة البريطانية الصادر فى مارس ٢٠٠٥ حول احتياجات الدول الافريقية.

وقد ركز التقرير فى الفقرة ٧٥ على نقطة هامة، وهى ضرورة أن يكون هناك تقييم مشترك للتهديدات، وفهم مشترك للالتزامات فى مواجهتها، أى الحاجة إلى رؤية مشتركة للأمن الجماعى، وهى الرؤية التى تضمنها تقرير لجنة الحكماء المقدم إلى الأمين العام فى ديسمبر ٢٠٠٤. بعنوان "نحو عالم أكثر أمناً: مسئوليتنا المشتركة" والمعروض هو الآخر على الدول الأعضاء للدراسة واتخاذ القرار فى دورة سبتمبر القادم. وقد أيد الأمين العام هذا التقرير تأييدا تاماً حيث يرى ان مخاطر السلام والأمن فى القرن الجديد لاتقتصر على الحروب والصراعات الدولية، وإنما تشمل العنف المدنى والجريمة المنظمة والإرهاب واسلحة الدمار الشامل والفقر والأمراض المعدية وتآكل أوضاع البيئة، وأن هذه التهديدات مترابطة وأن مصير الكوكب لايتجزأ، ولاشك أن هذا الترابط فى مصادر التهديدات يتطلب توافقاً أمنيا جديداً، وتضامناً لمواجهة المخاطر، واستراتيجية عالمية لمواجهة الإرهاب، تبدأ باتفاق الدول الأعضاء على تعريفه، ومعالجته فى اتفاقيةً شاملة، مع انضمام الدول وتنفيذها لكل اتفاقيات الجريمة المنظمة والفساد.

ويجب أن تقوم استراتيجية مكافحة الإرهاب على خمسة أعمدة، وهى اقناع الناس بعدم اللجوء إلى الإرهاب أو مساندته، وحرمان الإرهابيين من التمويل والأدوات ومنع الدول من إيواء الإرهاب، ورفع قدرة الدول على هزيمة الإرهاب، ورفع قدرتها على الدفاع عن حقوق الإنسان. وحث الأمين العام فى الفقرة ٩١ الدول على تجنب الخوض فيما يسمى إرهاب الدولة، لأن استخدام القوة من جانب الدول ينظمه القانون الدولى، وحق مقاومة الاحتلال يجب ان يفهم بمعناه الحقيقى، ولا يمكن أن يشمل الحق فى القتل العمد والتمثيل بالمدنيين، وهو بذلك يقر صراحة التعريف الذى انتهت إليه لجنه الحكماء، محذراً من خطورة توصل الإرهابيين إلى أسلحة الدمار الشامل، ولكن الأمين العام فى الفقرة ٩٤ شدد على أن مقاومة الإرهاب لايجب أن تنال من حقوق الإنسان، وهو فى ذلك يناقض النظرية

الأمريكية تناقضاً كاملاً، التى ترى أن انتهاك القانون الداخلى والـدولى ممكـن إذا كان الهدف هو التصدى للإرهاب. كذلك شدد الأمين العام على منع الحرب وتشجيع الوساطة، وحفظ السلام وبناء السلام، وحظر الاسلحة الصغيرة والخفيفة والألغـام الأرضية. كما شدد الأمين العام على أهمية نظام الجزاءات فـى مجلـس الامـن. وانتقل الأمين العام إلى النقطه الخلافية الكبرى الخاصة باستخدام القوة، والحـديث عن استخدام القوة العسكرية بشكل استباقى ضد المخاطر المحتملة، أو لانقاذ الرعايا من الإبادة أو الجرائم المشابهة.

ويعتقد الأمين أن ميثاق المنظمة لا يزال صالحاً للتوصل إلى اتفاق حول هذه القضايا، خاصة المادة ٥١ الخاصة بالدفاع الشرعى. فالقضية ليست هى البحث فى البديل لمجلس الأمن كمصدر للسلطة، ولكن تحسين أداء المجلس. وأوصى الأمـين العام بأن يتخذ مجلس الأمن قراراً يفصل فيه المبادئ الخاصة بهـذا الموضـوع، والتى تحدد قواعد عمل المجلس فى الترخيص أو السماح باستخدام القوة.

وأكد التقرير أن مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة لاتزال صالحة حتى اليوم ولكن الجديد هو أن الظروف أصبحت أكثر ملاءمة لتحقيقها، فالمنظمة الدولية نشأت فى عصر مختلف، ولذلك فإنه يلزم اصلاح الأجهزة التنفيذية، وكذلك الأجهزة الحكومية فى الأمم المتحدة، ويشمل ذلك الجمعية العامة حيث سجل الأمين العام قلق الـدول الأعضاء لتدهور مكانة الجمعية العامة ومساهمتها فى أنشطة المنظمة. ولذلك فـإن هذا التدهور يجب وقفه، ولكن أى إصلاح مؤسسى فى الجمعية العامة لن يفيد مالم تهتم الدول الأعضاء على أعلى مستوى اهتماماً جدياً بطرق إصلاح الجمعية، كمـا تطرق التقرير إلى اصلاح مجلس الأمن وهو موضع الجدل طوال الشهور القادمة.

(٢) الاتجاهات الرئيسية

فى اصلاح الامم المتحدة

قدم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً يوم ٢٠٠٥/٣/٢١إلى الجمعية العامة فى دورتها التاسعة والخمسين متابعة لقمة الألفية بعنوان "حرية أوسع: نحو التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع". ويقع التقرير فى ٦٢ صفحة متضمناً مقدمة حول تحديات العالم المتغير، وضرورات العمل الجماعى، كما تضمنت أجزاؤه الأخرى التحرر من الحاجه حيث يعالج رؤية مشتركة للتنمية والبيئه وأولويات العمل الدولى، وتحديات التنفيذ. أما التحرر من الخوف فيتضمن رؤية حول الأمن الجماعى والتصدى للإرهاب بكل انواعه، وتقليل مخاطر نشوب الحرب، وتنظيم استخدام القوة. وأما حرية الإنسان فى أن يعيش فى كرامة فقد تضمن هذا العنوان حكم القانون والديمقراطية وحقوق الإنسان، ثم افرد الجزء الخامس والأخير لتقوية أجهزة الأمم المتحدة وهى الجمعية العامة، والمجالس الثلاثة (مجلس الأمن – المجلس الاقتصادى والاجتماعى – ومجلس الوصاية) والأمانة العامة، وتنظيم العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظملت الإقليمية وتحديث ميثاق الأمم المتحدة. ومن المقرر أن تدرس دول العالم هذا التقرير بالتفصيل ثم تتخذ قراراً بشأنه خلال الدورة القادمة للجمعية العامة التى ستعقد على مستوى القمة فى سبتمبر القادم. ولذلك فإن الإعلام العربى يجب ان يكون له دور فى النوعية بهذا التقرير، وأن يكون له موقف بالرفض أو القبول. ونكتفى فى هذه المقالة الافتتاحية عن التقرير بإيراد أهم الأفكار التى تضمنها، مع ملاحظة أن الصحف الأمريكية تجاهلت هذا التقرير عدا صحيفة الواشنطن بوست التى انتقدت محاوله تقييد استخدام القوة، وذكرت بنظرية الرئيس بوش القائلة بأن الولايات المتحدة لن تستأذن أحداً، أى مجلس الأمن، مثلما حدث عند غزو العراق، مادام الأمر يتعلق بأمنها. وقد يثور التساؤل حول الأسباب التى دفعت الأمين العام إلى تقديم هذا التقرير، وهو يهم

بمغادرة منصبه هذا العام، لكى تتولى آسيا منصب الأمين العام. الحق أن هذا التقرير هوتنفيذ جزئى لإعلان الألفية بأن شراكة عالميةً من أجل التنمية يمكن ان تحقق الأهداف المشتركة بحلول عام ٢٠١٥. فرصد التقرير حالة العالم الأمنية والإنسانية والاقتصادية واجتياح الايدز لعدد كبير من دول العالم، حيث يربو ضحاياه على ٤٠ مليون نسه، يعيش بليون من البشرتحت خط الفقر المدقع، حيث يموت يومياً ٢٠ ألفاً من الفقر، رغم تضخم الثروات فى العالم التى لاتعرف عدالة فى توزيعها. وفضلاً عن ذلك، فإن أحداثاً متسارعة أفقدت الرأى العام الثقة فى الأمم المتحدة. فطرفا الصراع فى العراق يلومان الأمم المتحدة على تخليها عنهما، فلاهى ساندت الغزو، ولاهى منعته. وهذا يدل على ثقة الطرفين فى أهمية الأمم المتحدة. وسجل التقرير التلازم بين السلام والتنمية والحرية، حيث يؤكد أن ميثاق الأمم المتحدة لايزال صالحاً، فلاتنميه بلا أمن، ولاسلام بلاأمن وتنمية. وهذا يتطلب حشداً كاملاً للحكومات والدول وجماعات المجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية، وأن يكون الاهتمام شاملاً للتعليم والاقتصاد والمرآة والطفل ومقاومة الأمراض والمحافظة على البيئة، وتحديد ١٨ هدفاً فى هذا المجال كبرنامج للعمل، وتحرير اقتصاديات الدول النامية الفقيرة من عبء الديون، حيث تعهدت الدول الصناعية بدفع٥٤ بليون دولار لتخفيف ديون ٢٧ بلداً، كما تعهدت بالنظر فى تحسين عوائد التجارة الدولية له، .مثلما أن هناك التزاماً تجاه قضية التصحر والتنوع البيئى، وتغير المناخ، حيث دخل بروتوكول كيوتو المبرم سنة ١٩٩٧ حيز النفاذ فى فبراير ٢٠٠٥، رغم ان الولايات المتحدة انسحبت منه. وأشار التقرير إلى أن عدداً من الدول الإفريقية قد تحول من نظم الانقلابات العسكرية إلى الديمقراطيه، وإن كان ٢,٨مليون لاجئ أى نصف عدد المشردين فى العالم لايزالون ضحايا الصراعات فى إفريقيا، حيث يموت من الإيدز فيها ثلاثة ارباع ضحايا المرض فى العالم. وحث دول العالم على التجاوب مع توصيات تقريراللجنة البريطانية الصادر فى مارس ٢٠٠٥ حول احتياجات الدول الافريقية.

وقد ركز التقرير فى الفقرة ٧٥ على نقطة هامة، وهى ضرورة أن يكون هناك تقييم مشترك للتهديدات، وفهم مشترك للالتزامات فى مواجهتها، أى الحاجة إلى رؤية مشتركة للأمن الجماعى، وهى الرؤية التى تضمنها تقرير لجنة الحكماء المقدم إلى الأمين العام فى ديسمبر ٢٠٠٤. بعنوان "نحو عالم أكثر أمناً: مسئوليتنا المشتركة" والمعروض هو الآخر على الدول الأعضاء للدراسة واتخاذ القرار فى دورة سبتمبر القادم. وقد أيد الأمين العام هذا التقرير تأييدا تاماً حيث يرى ان مخاطر السلام والأمن فى القرن الجديد لاتقتصر على الحروب والصراعات الدولية، وإنما تشمل العنف المدنى والجريمة المنظمة والإرهاب واسلحة الدمار الشامل والفقر والأمراض المعدية وتآكل أوضاع البيئة، وأن هذه التهديدات مترابطة وأن مصير الكوكب لايتجزأ، ولاشك أن هذا الترابط فى مصادر التهديدات يتطلب توافقاً أمنيا جديداً، وتضامناً لمواجهة المخاطر، واستراتيجية عالمية لمواجهة الإرهاب، تبدأ باتفاق الدول الأعضاء على تعريفه، ومعالجته فى اتفاقيةً شاملة، مع انضمام الدول وتنفيذها لكل اتفاقيات الجريمة المنظمة والفساد.

ويجب أن تقوم استراتيجية مكافحة الإرهاب على خمسة أعمدة، وهى اقناع الناس بعدم اللجوء إلى الإرهاب أو مساندته، وحرمان الإرهابيين من التمويل والأدوات ومنع الدول من إيواء الإرهاب، ورفع قدرة الدول على هزيمة الإرهاب، ورفع قدرتها على الدفاع عن حقوق الإنسان. وحث الأمين العام فى الفقرة ٩١ الدول على تجنب الخوض فيما يسمى إرهاب الدولة، لأن استخدام القوة من جانب الدول ينظمه القانون الدولى، وحق مقاومة الاحتلال يجب ان يفهم بمعناه الحقيقى، ولا يمكن أن يشمل الحق فى القتل العمد والتمثيل بالمدنيين، وهو بذلك يقر صراحة التعريف الذى انتهت إليه لجنه الحكماء، محذراً من خطورة توصل الإرهابيين إلى أسلحة الدمار الشامل، ولكن الأمين العام فى الفقرة ٩٤ شدد على أن مقاومة الإرهاب لايجب أن تنال من حقوق الإنسان، وهو فى ذلك يناقض النظرية

الأمريكية تناقضاً كاملاً، التى ترى أن انتهاك القانون الداخلى والدولى ممكن إذا كان الهدف هو التصدى للإرهاب. كذلك شدد الأمين العام على منع الحرب وتشجيع الوساطة، وحفظ السلام وبناء السلام، وحظر الاسلحة الصغيرة والخفيفة والألغام الأرضية. كما شدد الأمين العام على أهمية نظام الجزاءات فى مجلس الامن. وانتقل الأمين العام إلى النقطه الخلافية الكبرى الخاصة باستخدام القوة، والحديث عن استخدام القوة العسكرية بشكل استباقى ضد المخاطر المحتملة، أو لانقاذ الرعايا من الإبادة أو الجرائم المشابهة.

ويعتقد الأمين أن ميثاق المنظمة لا يزال صالحاً للتوصل إلى اتفاق حول هذه القضايا، خاصة المادة ٥١ الخاصة بالدفاع الشرعى. فالقضية ليست هى البحث فى البديل لمجلس الأمن كمصدر للسلطة، ولكن تحسين أداء المجلس. وأوصى الأمين العام بأن يتخذ مجلس الأمن قراراً يفصل فيه المبادئ الخاصة بهذا الموضوع، والتى تحدد قواعد عمل المجلس فى الترخيص أو السماح باستخدام القوة.

وأكد التقرير أن مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة لاتزال صالحة حتى اليوم ولكن الجديد هو أن الظروف أصبحت أكثر ملاءمة لتحقيقها، فالمنظمة الدولية نشأت فى عصر مختلف، ولذلك فإنه يلزم إصلاح الأجهزة التنفيذية، وكذلك الأجهزة الحكومية فى الأمم المتحدة، ويشمل ذلك الجمعية العامة حيث سجل الأمين العام قلق الدول الأعضاء لتدهور مكانة الجمعية العامة ومساهمتها فى أنشطة المنظمة. ولذلك فإن هذا التدهور يجب وقفه، ولكن أى إصلاح مؤسسى فى الجمعية العامة لن يفيد مالم تهتم الدول الأعضاء على أعلى مستوى اهتماماً جدياً بطرق إصلاح الجمعية، كما تطرق التقرير إلى إصلاح مجلس الأمن وهو موضع الجدل طوال الشهور القادمة.

وقد اهتم تقرير الأمين العام، وكذلك تقرير لجنة الحكماء بإصلاح مجلس الأمن على أساس أن المجلس هو مركز الثقل والسلطة فى المنظمة الدولية. وبسبب ذلك، فإن الولايات المتحدة استطاعت أن تحقق تقدماً كبيراً نحو التوصل إلى توافق داخل

المجلس حول عدد من السياسات الخطيرة، التى تظهر أن هناك شبه تحالف، أو حد أدنى من المصالح بين أعضاء المجلس الدائمين وبين مصالح الدول الصغيرة.

ومعلوم أن الأمين العام كان قد شكل لجنة لتقديم توصيات ورؤى منذ عدة سنوات، وانشغلت الدورة الأخيرة للجمعية العامة فى عام٢٠٠٤ بهذه القضية، حيث تقدمت بعض الدول بالترشيح لمقاعد دائمة إضافية فى مجلس الأمن، وهى مصر وكينيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا لمقعد إفريقيا، كما ترشحت اليابان والهند عن آسيا، مثلما ترشحت ألمانيا عن أوروبا، والبرازيل عن أمريكا اللاتينية. فما هى رؤية الأمين العام لإصلاح المجلس؟

لا شك أن إصلاح المجلس يمتد إلى جوانب عديدة فيه بدءاً بتكوينه لكى يكون أكثر تمثيلاً للمجتمع الدولى والحقائق الجيوسياسية، كما يمتد الإصلاح إلى طرائق العمل جلباً للكفاءة والشفافية، بحيث يكون المجلس ليس فقط أكثر تمثيلا، ولكن أيضاً أكثر قدرة ورغبة فى العمل عندما يكون لازماً، فلا إصلاح للأمم المتحدة بغير إصلاح مجلس الأمن.

وقد حدد الأمين العام معايير توسيع عضوية مجلس الأمن على ضوء المادة ٢٣ من الميثاق، وهى المساهمة المالية والعسكرية والدبلوماسية، أى المساهمة فى الميزانيات وفى عمليات حفظ السلام، والمساهمة فى الأنشطة الطوعية للأمم المتحدة فى مجالات الأمن والتنمية، والأنشطة الدبلوماسية الداعمة لأهداف الأمم المتحدة، والسعى لتحقيق المستوى المتفق عليه عالمياً، وهو ٠,٠٧% من الناتج القومى الإجمالى للدول الصناعية. وأوضح تقرير الأمين العام ضرورة توسيع عضوية مجلس الأمن، خصوصاً من الدول النامية، وألا تسعى الدول إلى النيل من فاعلية المجلس، بل عليها أن تثرى الطابع الديمقراطى والمسئول للمجلس. وطلب الأمين العام أن تدرس الدول نموذجين لإصلاح مجلس الأمن لكى يتخذ قراراً حول

هذه القضية الهامة خلال قمة سبتمبر ٢٠٠٥ عن طريق التوافق، ولا يجوز تأجيل القرار.

أما النموذج الأول، فيقترح إضافة ستة مقاعد دائمة للمجلس دون حق الفيتو، وثلاثة مقاعد غير دائمة مدتها عامان، تتوزع على المناطق الجغرافية كما يلي: إفريقيا، التى يقع فيها ٥٣ دولة ليكون لها مقعدان دائمان وأربعة مقاعد غير دائمة. أما منطقة آسيا والمحيط الهادى، ويقع فيها ٥٦ دولة ولها حالياً مقعد دائم واحد فيكون لها مقعدان دائمان وثلاثة مقاعد غير دائمة، ليصبح اجمالى مقاعدها ستة. أما أوروبا، وعدد دولها ٤٧، ولها ثلاث مقاعد دائمة يضاف اليها مقعد دائم واحد ومقعدان غير دائمين. وأخيراً الأمريكتان، وتضم ٣٥ دولة، ولها مقعد واحد دائم يضاف اليها مقعد دائم آخر وأربعة مقاعد غير دائمة، وليس من الواضح فى تقرير الامين العام ماهى الدولة الاتينية التى تتمتع بالفعل بمقعد دائم، وبذلك يكون اجمالى عدد الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ١٩١، ويكون عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة الموجودة والمقترحة ستة مقاعد، فيصبح العدد الاجمالى أربعة وعشرون مقعداً منها ستة دائمة.

أما النموذج الثانى، فلا يتضمن مقاعد دائمة، وإنما ينشئ طائفة جديدة من المقاعد تضم ثمانية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ومقعد غير دائم لمدة عامين لا يجدد، وتوزع هذه المقاعد على المناطق الجغرافية الأربع، بحيث يحصل كل منها على ستة مقاعد بما فى ذلك المقاعد الدائمة الحالية وغير الدائمة المقترحة.

وقد اقترح الأمين العام مجلساً جديداً لحقوق الإنسان يحل محل لجنة حقوق الإنسان، وتقرر الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة وضع هذا المجلس كجهاز رئيسى أو جهاز فرعى تابع للجمعية العامة. وفى كل الأحوال تختار الجمعية العامة مباشرة أعضاؤه بأغلبية الثلثين الحاضرين المشتركين فى التصويت. تقرر الدول الأعضاء

تشكيل المجلس وحده وشغل الأعضاء له، وتكون مهمته الإشراف على تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومما يذكر أن الأمين العام كان قد قدم تقريره الأول عن إصلاح المنظمة الدولية عام ١٩٩٧ بعد أشهر من توليه منصبه بعنوان: "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح". وفى عام ٢٠٠٢ قدم تقريره الثانى بعنوان: "دعم الأمم المتحدة: أجندة لمزيد من التغيير". ويرى الأمين العام أن هذه الإصلاحات قد رفعت كفاءة المنظمة فى مجال تقديم المساعدات الانسانية خلال أزمة تسونامى ودارفور وشرق الكونغو، وإن كان نظام الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية بحاجة إلى تحسين قدرته على العمل السريع وعلى التمويل، وتأمين العاملين فيه فى الميدان، حيث يتعرضون لأخطار هائلة، فضلاً عن تنامى عدد المشردين حيث وصل إلى ٢٥ مليوناً، وهو ضعف عدد اللاجئين. ولذلك فإنه ينصح مجلس الأمن بأن يذلل صعوبات وصول المعونات إلى المناطق المنكوبة. وتضمن التقرير أيضاً مقترحات لرفع مستوى التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

واللافت للنظر تمسك الأمين العام فى نهاية التقرير، وهو يتحدث عن تحديث ميثاق الأمم المتحدة بأن مبادئ الميثاق لاتزال صالحة تماماً منذ أن وضع الميثاق عام ١٩٤٥، ولم يعدل الميثاق سوى مرتين لتوسيع عضوية مجلس الامن والمجلس الاقتصادى والاجتماعى. ولكن الأمين العام اقترح إزالة بعض المواد التى لم تعد صالحة، والتى تشير إلى الدول الأعداء، خاصة المادتين ٥٣، ١٠٧، كما أن مجلس الوصاية لم يعد له لزوم بعد أن أنهى مهمته، وكذلك الإشارة إلى لجنة رؤساء الأركان التى لم تقم ولن تقوم فى المواد ٢٦، ٤٥، ٤٦.

لا شك أن تمسك الأمين العام بالميثاق وإصراره على رد كل حالات استخدام القوة إلى مجلس الأمن بعد إصلاحه يتناقض تماماً مع المذهب الأمريكى، الذى يرى أن هذا الميثاق وضع لعالم لم يعد موجوداً، وأن أحكامه يجب أن تعكس الحقائق

الجديدة، ويقصد بها القوة الأمريكية الفائقة فى جميع المجالات، وتحكم الولايات المتحدة منفردة فى قمة النظام الدولى، ومن ثم مطالبتها بنظام وقانون دولى جديدين يعكسان هذه الحقائق، يصبح لها فى هذا النظام الكلمة الأولى، فيحل برلمانها محل المجتمع الدولى فى صناعة القانون الدولى، كما تقوم الحكومة الأمريكية بدور الحكومة العالمية، وهو اتجاه يلقى مقاومة شديدة من جانب الحلفاء والدول الصغيرة، التى تطالب بالتعاون بدلاً من الإملاء. ولهذا السبب، فإن الصحف الأمريكية تجاهلت هذا التقرير ولكن المشكلة الأكبر تكمن فى أن هذه الأفكار تظل نظرية مادامت الولايات المتحدة تفرض منطقها على العالم، فهى تعرقل أجهزة العدالة الدولية، وتفرض معايير للعمل الإرهابى، ومعايير لحقوق الإنسان، مثلما تفرض نظريتها فى الضربة الاستباقية، فتقوض نظريات الدفاع الشرعى، وتهدر مبدأ حظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية.

إن أفكار الأمين العام وكذلك تقرير لجنة الحكماء يجب أن تنال دراسة متأنية ووعياً فى الدول النامية ، و خاصة فى الدول العربية حتى يتحقق الإجماع العالمى على المبادىء الحاكمة للعلاقات الدولية . و نحن نعتقد أن إصلاح الأمم المتحدة مرتبطاً إرتباطاً مباشراً بإصلاح النظام الذى تعمل فيه المنظمة الدولية و هذا يثرى العلاقة بين النظام الدولى و المنظمة الدولية، وهل تستطيع المنظمة الدولية، وهى إجماع إرادات الدول الأعضاء، أو بعبارة أدق جماع إرادات الصفوة المسيطرة فيها أن تساهم فى تطوير النظام الدولى، وترقية سلوك الدول الكبرى، أم أن ذلك تحكمه قواعد النظرية الواقعية التى ترى المثاليات القانونية والسياسية أهدافاً نبيلة توازن أخلاقياً دوافع السلوك الدولى، ومنطق المصالح فيه.

إننا نهيب بالعالم العربى أن يكون له رأى فى هذه التفاعلات الدولية، وأن يهتم بالدراسة وتكوين الموقف من منطق المصلحة العربية العليا، خاصة فى القضايا بالغة الأهمية التى تشغل العالم اليوم.

(٣) إصلاح الأمم المتحدة

اهتم تقرير الأمين العام، وكذلك تقرير لجنة الحكماء بإصلاح مجلس الأمن على أساس أن المجلس هو مركز الثقل والسلطة في المنظمة الدولية. وبسبب ذلك، فإن الولايات المتحدة استطاعت أن تحقق تقدماً كبيراً نحو التوصل إلى توافق داخل المجلس حول عدد من السياسات الخطيرة، التى تظهر أن هناك شبه تحالف، أو حد أدنى من المصالح بين أعضاء المجلس الدائمين وبين مصالح الدول الصغيرة.

ومعلوم أن الأمين العام كان قد شكل لجنة لتقديم توصيات ورؤى منذ عدة سنوات، وانشغلت الدورة الأخيرة للجمعية العامة فى عام٢٠٠٤ بهذه القضية، حيث تقدمت بعض الدول بالترشيح لمقاعد دائمة إضافية فى مجلس الأمن، وهى مصر وكينيا ونيجيريا وجنوب إفريقيا لمقعد إفريقيا، كما ترشحت اليابان والهند عن آسيا، مثلما ترشحت ألمانيا عن أوروبا، والبرازيل عن أمريكا اللاتينية. فما هى رؤية الأمين العام لإصلاح المجلس؟

لا شك أن إصلاح المجلس يمتد إلى جوانب عديدة فيه بدءاً بتكوينه لكى يكون أكثر تمثيلاً للمجتمع الدولى والحقائق الجيوسياسية، كما يمتد الإصلاح إلى طرائق العمل جلباً للكفاءة والشفافية، بحيث يكون المجلس ليس فقط أكثر تمثيلا، ولكن أيضاً أكثر قدرة ورغبة فى العمل عندما يكون لازماً، فلا إصلاح للأمم المتحدة بغير إصلاح مجلس الأمن.

وقد حدد الأمين العام معايير توسيع عضوية مجلس الأمن على ضوء المادة ٢٣ من الميثاق، وهى المساهمة المالية والعسكرية والدبلوماسية، أى المساهمة فى الميزانيات وفى عمليات حفظ السلام، والمساهمة فى الأنشطة الطوعية للأمم المتحدة فى مجالات الأمن والتنمية، والأنشطة الدبلوماسية الداعمة لأهداف الأمم المتحدة، والسعى لتحقيق المستوى المتفق عليه عالمياً، وهو ٠,٠٧% من الناتج

القومى الإجمالى للدول الصناعية. وأوضح تقرير الأمين العام ضرورة توسيع عضوية مجلس الأمن، خصوصاً من الدول النامية، وألا تسعى الدول إلى النيل من فاعلية المجلس، بل عليها أن تثرى الطابع الديمقراطى والمسئول للمجلس. وطلب الأمين العام أن تدرس الدول نموذجين لإصلاح مجلس الأمن لكى يتخذ قراراً حول هذه القضية الهامة خلال قمة سبتمبر ٢٠٠٥ عن طريق التوافق، ولا يجوز تأجيل القرار.

أما النموذج الأول، فيقترح إضافة ستة مقاعد دائمة للمجلس دون حق الفيتو، وثلاثة مقاعد غير دائمة مدتها عامان، تتوزع على المناطق الجغرافية كما يلى: إفريقيا، التى يقع فيها ٥٣ دولة ليكون لها مقعدان دائمان وأربعة مقاعد غير دائمة. أما منطقة آسيا والمحيط الهادى، ويقع فيها ٥٦ دولة ولها حالياً مقعد دائم واحد فيكون لها مقعدان دائمان وثلاثة مقاعد غير دائمة، ليصبح اجمالى مقاعدها ستة. أما أوروبا، وعدد دولها ٤٧، ولها ثلاث مقاعد دائمة يضاف اليها مقعد دائم واحد ومقعدان غير دائمين. وأخيراً الأمريكتان، وتضم ٣٥ دولة، ولها مقعد واحد دائم يضاف اليها مقعد دائم آخر وأربعة مقاعد غير دائمة، وليس من الواضح فى تقرير الامين العام ماهى الدولة الاتينية التى تتمتع بالفعل بمقعد دائم، وبذلك يكون اجمالى عدد الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ١٩١، ويكون عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة الموجودة والمقترحة ستة مقاعد، فيصبح العدد الاجمالى أربعة وعشرون مقعداً منها ستة دائمة.

أما النموذج الثانى، فلا يتضمن مقاعد دائمة، وإنما ينشئ طائفة جديدة من المقاعد تضم ثمانية لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ومقعد غير دائم لمدة عامين لا يجدد، وتوزع هذه المقاعد على المناطق الجغرافية الأربع، بحيث يحصل كل منها على ستة مقاعد بما فى ذلك المقاعد الدائمة الحالية وغير الدائمة المقترحة.

وقد اقترح الأمين العام مجلساً جديداً لحقوق الإنسان يحل محل لجنة حقوق الإنسان، وتقرر الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة وضع هذا المجلس كجهاز رئيسى أو جهاز فرعى تابع للجمعية العامة. وفى كل الأحوال تختار الجمعية العامة مباشرة أعضاؤه بأغلبية الثلثين الحاضرين المشتركين فى التصويت. تقرر الدول الأعضاء تشكيل المجلس وحده وشغل الأعضاء له، وتكون مهمته الإشراف على تطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومما يذكر أن الأمين العام كان قد قدم تقريره الأول عن إصلاح المنظمة الدولية عام ١٩٩٧ بعد أشهر من توليه منصبه بعنوان: "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح". وفى عام ٢٠٠٢ قدم تقريره الثانى بعنوان: "دعم الأمم المتحدة: أجندة لمزيد من التغيير". ويرى الأمين العام أن هذه الإصلاحات قد رفعت كفاءة المنظمة فى مجال تقديم المساعدات الانسانية خلال أزمة تسونامى ودارفور وشرق الكونغو، وإن كان نظام الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية بحاجة إلى تحسين قدرته على العمل السريع وعلى التمويل، وتأمين العاملين فيه فى الميدان، حيث يتعرضون لأخطار هائلة، فضلاً عن تنامى عدد المشردين حيث وصل إلى ٢٥ مليوناً، وهو ضعف عدد اللاجئين. ولذلك فإنه ينصح مجلس الأمن بأن يذلل صعوبات وصول المعونات إلى المناطق المنكوبة. وتضمن التقرير أيضاً مقترحات لرفع مستوى التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

واللافت للنظر تمسك الأمين العام فى نهاية التقرير، وهو يتحدث عن تحديث ميثاق الأمم المتحدة بأن مبادئ الميثاق لاتزال صالحة تماماً منذ أن وضع الميثاق عام ١٩٤٥، ولم يعدل الميثاق سوى مرتين لتوسيع عضوية مجلس الامن والمجلس الاقتصادى والاجتماعى. ولكن الأمين العام اقترح إزالة بعض المواد التى لم تعد صالحة، والتى تشير إلى الدول الأعداء، خاصة المادتين ٥٣، ١٠٧، كما أن مجلس

الوصاية لم يعد له لزوم بعد أن أنهى مهمته، وكذلك الإشارة إلى لجنة رؤساء الأركان التى لم تقم ولن تقوم فى المواد ٢٦، ٤٥، ٤٦.

لا شك أن تمسك الأمين العام بالميثاق وإصراره على رد كل حالات استخدام القوة إلى مجلس الأمن بعد إصلاحه يتناقض تماماً مع المذهب الأمريكى، الذى يرى أن هذا الميثاق وضع لعالم لم يعد موجوداً، وأن أحكامه يجب أن تعكس الحقائق الجديدة، ويقصد بها القوة الأمريكية الفائقة فى جميع المجالات، وتحكم الولايات المتحدة منفردة فى قمة النظام الدولى، ومن ثم مطالبتها بنظام وقانون دولى جديدين يعكسان هذه الحقائق، يصبح لها فى هذا النظام الكلمة الأولى، فيحل برلمانها محل المجتمع الدولى فى صناعة القانون الدولى، كما تقوم الحكومة الأمريكية بدور الحكومة العالمية، وهو اتجاه يلقى مقاومة شديدة من جانب الحلفاء والدول الصغيرة، التى تطالب بالتعاون بدلاً من الإملاء. ولهذا السبب، فإن الصحف الأمريكية تجاهلت هذا التقرير ولكن المشكلة الأكبر تكمن فى أن هذه الأفكار تظل نظرية مادامت الولايات المتحدة تفرض منطقها على العالم، فهى تعرقل أجهزة العدالة الدولية، وتفرض معايير للعمل الإرهابى، ومعايير لحقوق الإنسان، مثلما تفرض نظريتها فى الضربة الاستباقية، فتقوض نظريات الدفاع الشرعى، وتهدر مبدأ حظر استخدام القوة فى العلاقات الدولية.

إن أفكار الأمين العام وكذلك تقرير لجنة الحكماء يجب أن تنال دراسة متأنية ووعياً فى الدول النامية ، و خاصة فى الدول العربية حتى يتحقق الإجماع العالمى على المبادىء الحاكمة للعلاقات الدولية . و نحن نعتقد أن إصلاح الأمم المتحدة مرتبطاً إرتباطاً مباشراً بإصلاح النظام الذى تعمل فيه المنظمة الدولية و هذا يثرى العلاقة بين النظام الدولى و المنظمة الدولية، وهل تستطيع المنظمة الدولية، وهى إجماع إرادات الدول الأعضاء، أو بعبارة أدق جماع إرادات الصفوة المسيطرة فيها أن تساهم فى تطوير النظام الدولى، وترقية سلوك الدول الكبرى، أم أن ذلك تحكمه

قواعد النظرية الواقعية التى ترى المثاليات القانونية والسياسية أهدافاً نبيلة تـوازن أخلاقياً دوافع السلوك الدولى، ومنطق المصالح فيه.

إننا نهيب بالعالم العربى أن يكون له رأى فى هذه التفاعلات الدولية، وأن يهتم بالدراسة وتكوين الموقف من منطق المصلحة العربية العليا، خاصة فـى القـضايا بالغة الأهمية التى تشغل العالم اليوم.

obeikandl.com

(٤) مقاعد مجلس الأمن الدائمة بين افريقيا والعالمين العربى والاسلامى

طالب وزراء خارجية الدول الإسلامية فى مؤتمرهم الأخير فى أوائل يوليو ٢٠٠٥ فى صنعاء بأن يكون للعالم الإسلامى مقعد دائم على الأقل. وفى العالم العربى تردد مطالبات رسمية بأن يكون للعرب مقعد دائم فى مجلس الأمن، واقترحت سوريا أن يتم تداول المقعد العربى وفق قواعد يتفق عليها داخل الجامعة العربية، كما شدد أمين عام الجامعة العربية وبعض الزعماء العرب على هذا المطلب.

من ناحية ثالثة، بحثت القمة الخامسة للاتحاد الإفريقى فى مدينة سرت الليبية فى الأسبوع الأول من يوليو ٢٠٠٥ تخصيص مقعدين دائمين لإفريقيا، وقد نجحت القمة فى التركيز على المطالبة بالمقعدين أولاً، ثم يتم بعد ذلك الاتفاق على الدول التى تشغلها، أو يكون شغلها بالتناوب، خاصة وأن عدداً كبير من الدول الإفريقية قد تقدمت بطلبات رسمية للأمم المتحدة لشغل المقعد الإفريقى، وأبرزها جنوب إفريقيا ومصر وليبيا والسنغال وكينيا ونيجيريا وأنجولا وغيرها. على الجانب الآخر، رفضت الولايات المتحدة رفضاً قاطعاً أن تتمتع المقاعد الدائمة المقترحة للقارات المختلفة بحق الفيتو، وتصر على أن يظل الحق فى الاعتراض قاصراً على الدول الخمس الدائمة الحالية، على أساس أنها هى التى تحملت الجهد الرئيسى فى الحرب العالمية الثانية، ولذلك يتم توريث هذا المقعد كما حدث عندما حلت الصين الشعبية محل تايوان فى المقعد والمنظمات الدولية الأخرى جميعاً عام ١٩٧١، وعندما حلت روسيا الاتحادية محل الاتحاد السوفيتى فى مقعده الدائم عام ١٩٩٢. تصر الولايات المتحدة أيضاً على أن المقاعد الدائمة الحالية تتمتع بصلاحيات تتناسب مع المسئوليات الملقاة على عاتق الدول التى تشغلها فى مجال حفظ السلم والأمن

الدوليين، وأنه مع كل التقدير للدول الجديدة المرشحة للمقاعد الدائمة الجديدة، فهي لا تتحمل مسئولية رئيسية فى هذا الشأن، رغم تنامى الاعتقاد بلامركزية الإدارة الدولية وأهمية انضباط مفهوم الأمن الجماعى، ولكن الولايات المتحدة تؤمن بالإدارة المركزية لهذا الأمن الجماعى من خلال واشنطن ذاتها.

ففكرة المقاعد الدائمة الإضافية كانت تطرح منذ عقود فى إطار محاولات تعديل ميثاق وتطوير الأمم المتحدة، ولكن هذه الأطروحات كانت تتسم بالحذر بسبب تمسك الدول الدائمة الحالية بقيادة المنظمة الدولية، خاصة وأن هناك تقابلاً بين دورها فى قيادة المنظمة ودورها فى إدارة النظام الدولى والتأثير فيه، فلم تخرج هذه المقترحات خارج إطار اللجان والاجتماعات المغلقة. ثم خرج الأمين العام بأفكار محددة فى خطته للإصلاح التى قدمت إلى الجمعية العامة، والتى ستناقشها قمة الألفية فى نهاية سبتمبر ٢٠٠٥، وتعكف المجموعات الإقليمية المختلفة والدول على دراستها. وقد راعى الأمين العام فى مقترحاته الواقعية، حيث تصور مقاعد بغير حق الفيتو، وهو ما يعكس ربما توافق الدول الدائمة الحالية، وربما أمكن تحسين هذه المقترحات حتى يكون للمقعد الدائم الجديد بعض الامتيازات الأبعد من مجرد مدة زمنية.

ومعنى ذلك أنه حتى لو تم الاتفاق على تخصيص مقاعد دائمة للقارات دون حق الفيتو، فسوف يظل التنافس شديداً على شغل هذه المقاعد. والجديد فى ذلك هو المقترحات العربية والإسلامية، وأعتقد أن هذه المقترحات تعكس الحاجة إلى أن يكون لهاتين المجموعتين ثقل أكبر فى القرار الدولى، أكثر من كونها تنظر بجدية إلى أن يتجاوز التخصيص الأساسى القارى، فالمعلوم أن العالم الإسلامى والعالم العربى يمتد عبر قارات عديدة، وهى إفريقيا وآسيا وأوروبا. والأمر فى ظنى يحتاج إلى طرح جديد لأسباب عديدة أهمها أن تخصيص مقعد للعالم العربى يتم التناوب على شغله سوف يشعل معارك ومنافسات داخل الجامعة العربية، وثانيها أن

العالم العربى الممتد على ثلاث قارات ولكل مقاعدها الدائمة سوف يجد صعوبة كبيرة فى تخصيص المقعد أو تناوبه. ولذلك فإن إصلاح الأمم المتحدة يجب أن يتم بحيث يرضى آمال المجموعات العربية والإسلامية، وهذه المشكلة يقع حلها على هذه المجموعات التى يجب أن تقدم مقترحات عملية، لأنه يستحيل تخصيص مقاعد لمناطق لا تتمتع بوصف القارة، وقد يكون من الأوفق أن تقف الدول العربية والإسلامية خلف الدول المرشحة لهذه المقاعد فى الإطارين الإفريقى والآسيوى. ويبدو لنا أن الهند واليابان هما الأوفر حظاً لتمثيل آسيا، ولا يبدو أن هناك فرصاً لدول إسلامية فى آسيا مثل باكستان أو أندونسيا. أما فى إفريقيا فالراجح أن تحصل جنوب إفريقيا ثم كينيا أو نيجيريا على مقاعدها الدائمة، خاصة وأن الاتحاد الإفريقى هو الذى سيقوم بتسمية الدول للمقاعد الإفريقية، ولا أظن أن الطابع العربى أو الإسلامى سوف يكون من بين معايير الاتحاد، رغم أن الدول الإسلامية الإفريقية تمثل ثلث القارة الإفريقية تماماً، وربما كان هذا الاعتبار هو الذى دفع دولاً كالسنغال لترشيح نفسها للمقاعد الدائمة. أما الدول العربية، فهى وإن كانت تشكل تسعاً من مجموع ٥٢ دولة، فإن عدد سكانها ومساحتها يمثل أكثر من نصف القارة مساحة وسكانا. فهل تصلح هذه الحقائق الجغرافية والاقتصادية لمنح العالم الإسلامى الذى يبلغ نسبة سكانه إلى إجمالى سكان العالم ٢٥%، والعرب والمسلمين الذين يمثلون معظم القارة الإفريقية كما أشرنا؟

إن المطالبة بمقعد إسلامى أو عربى ربما يتمتع بزخم إعلامى قصير الأمد، وربما يصدر عن شكوى من ضعف الوجود السياسى الدولى لهذين العالمين، ولكنى أظن أن هذه المطالبة غير عملية حسبما أشرنا، وربما يكون الأجدى البحث عن سبل أخرى لتحقيق نفس الهدف، ولن يتم ذلك إلا إذا سرت حملة إصلاح شاملة فى كل ربوع العالمين العربى والإسلامى يجعلهما يعتزان بما لديهما من ماضى وحاضر يصلحان للمشاركة فى بناء العالم المعاصر.

ومن الواضح أن صورة العالم العربى والإسلامى منذ أحداث ١١ سبتمبر قد تعرضت للتشويه، وبلغ التشويه حداً مبالغاً فيه وصل إلى كل ما يتعلق بالعرب والمسلمين من تاريخ وديانة ووطن وسلوك، بل تم تعقب المسلمين والعرب ووضعهم موضع الاتهام إلى أن يثبت العكس. وقد استمر هذا الخط فى التصاعد، وهو الذى أوحى للولايات المتحدة بفكرة نشر الديمقراطية وتعديل المناهج الدراسية، والتضييق على المعاهد الدينية فى العالم الإسلامى. ولا شك أيضاً فى أن انتشار العمليات فى بعض الدول مثل السعودية والعراق والمغرب والجزائر، وظهور تنظيم القاعدة على أنه المخطط لكل هذه الهجمات سوف يعطى الولايات المتحدة مبرراً إضافياً على سلامة نظريتها فى محاربة الإرهاب. ومعنى ذلك أن مطالبة العالم العربى والإسلامى حتى بغير التحفظات السالف الإشارة إليها سوف تصطدم بهذا المناخ العام الذى أشاعته الولايات المتحدة، والذى ساعد عليه هذه التفاعلات السلبية من جانب الجماعات الإرهابية. فعندما يصرح الزرقاوى – وهو شخصية وهمية فيما يبدو – يوم ٥ يوليو ٢٠٠٥ بأنه هو الذى يوجه كل العمليات الإرهابية فى العراق بدأ بالاعتداء على الدبلوماسيين الذى شمل حتى الآن خطف السفير المصرى، والاعتداء على ممثل البحرين، وعلى موكب رئيس البعثة الباكستانية، وأن حركته – فرع القاعدة فى بلاد الرافدين – هى التى خططت لاغتيال لواء عراقى سابق فى القاهرة، وهو الحادث الذى نشرته الصحف المصرية يوم ٥ يوليو ٢٠٠٥، فإن ذلك يعطى الانطباع بأن هذا الاضطراب فى العالم الإسلامى لا يعطيه الحق فى أن يكون طرفاً فى إدارة العالم، بل يجب أن يكون مسرحاً للتفاعلات الدولية السلبية.

وخلاصة القول أن المطالبة العربية والإسلامية بمقعد دائم فى مجلس الأمن رغم نبل مقاصدها ودوافعها إلا إنها غير مدروسة وغير منطقية، وتتجاهل قواعد توزيع المقاعد الدائمة، فضلاً عن تجاهلها للظروف الدولية المحيطة، وذلك بخلاف مطالبة إفريقيا بمقعدين دائمين لها فى مجلس الأمن، وهو ما انتهت إليه قمة سرت الخامسة للاتحاد الإفريقى فى بيانها الصادر يوم ٦ يوليو ٢٠٠٣.

(٥) اتجاهات وافكار جديدة لاصلاح الامم المتحدة

منذ قدم الأمين العام للأمم المتحدة فى أواخر مارس ٢٠٠٥ خطته لإصلاح الأمم المتحدة، وحدد فيها مجالات الحرية الأربع، مقتديا بفكرة الحريات الأربع التى أطلقها الرئيس الأمريكى ايزنهاور إبان الحرب العالمية الثانية، ثم أشفعها بتصوره لإصلاح الأمم المتحدة، تابعنا فى هذه الصفحة الموضوع فى مقالتين متتاليتين، عرضنا فيهما لجوهر المقترحات والاتجاهات التى تعكسها، ثم أوضحنا فى المقالة الثالثة أن العالم العربى والإسلامى بحاجة إلى دراسة هذه المقترحات وتنسيق مواقفه منها خلال قمة الألفية التى تعقد فى الأسبوع الثالث من سبتمبر ٢٠٠٥. وفى هذه المقالة الرابعة فى سلسلة مقالات إصلاح الأمم المتحدة نقدم حصيلة المواقف الرسمية والفكرية حول هذا الموضوع، والتى أتيح لى أن أتابع وأشارك فيها فى مؤتمر دولى عقد فى طهران يومى ١٨/١٧ يوليو ٢٠٠٥ وأعتقد أن أعمال هذا المؤتمر سوف ترفع إلى الأمم المتحدة والدول الأعضاء لكى تلقى مزيدا من الضوء على أعمال القمة.

فقد ظهر أن المسألة برمتها بحاجة إلى مراجعة بدءا بتحديد معنى الإصلاح ومضمونه وتوقيت طرح الفكرة ومدى وجاهتها، وهل تؤدى بالفعل إلى إيجاد منظمة دولية فعالة، وما هو معنى الإصلاح عند كل الأطراف الرئيسية، وما هى علاقة إصلاح الأمم المتحدة بأزمة النظام الدولى، وهل يمكن الإصلاح حقا فى ظل هذه الأزمة، وهل نبدأ بإصلاح النظام الدولى ثم نصلح مؤسسات هذا النظام، وهل إصلاح النظام الدولى يتم بقرار أم أنه عملية تفاعل معقدة تحكمها عشرات الاعتبارات المرتبطة ببنية النظام الدولى، وما هى الخبرة التاريخية فى علاقة النظام الدولى بالمنظمة الدولية. من ناحية أخرى، ما هى مواقف الدول المعنية

مباشرة بقضية الإصلاح وعناصرها واتجاهاتها، وهل يتم دعم فعالية المنظمة الدولية فى مجال حقوق الإنسان بمجرد تغيير اسم لجنة حقوق الإنسان إلى مجلس حقوق الإنسان، لكى يصبح من الفروع الرئيسية، وما علاقته بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى، وما موقع قضية التنمية وإصلاح هيكل التجارة الدولية وعوائدها ومكافحة الفقر والعناية بالدول الأشد فقرا التى يزداد عددها باستمرار، فى منظومة الإصلاح. أهمية هذا المؤتمر أنه ضم دبلوماسيين ورسميين ومفكريين من مختلف الجامعات الأوربية والأمريكية فشملت قائمة المشاركين الصين وروسيا وطاجكستان وماليزيا ومصر وألمانيا واليابان والبرازيل ومنظمات الأمم المتحدة المعنية حيث انعقد المؤتمر بالتعاون مع مكتب إعلام الأمم المتحدة، وحضر ممثل خاص للأمين العام برسالة منه للمؤتمر. شارك كذلك الكويت وسلطنة عمان وسويسرا وجامعات بريطانية وهولندية وسويسرية وأمريكية وقدمت خلال يومى المؤتمر وعلى مدى تسع جلسات افتتحها وزير خارجية إيران حوالى أربعين دراسة، ركز ثلثها على أثر تطور السياسة الخارجية الأمريكية على الأمم المتحدة ودور المجتمع المدنى الدولى، وانتهت هذه الدراسات جميعا إلى أن الولايات المتحدة – وهى تشعر بأنها الدولة العظمى الوحيدة فى العالم – تتصرف تصرف الدولة الامبراطورية، فتكرس الأحادية وتناهض الاتجاه إلى التعددية ولاتهتم بقضية الإصلاح لأنها ترى أن الأمم المتحدة تحولت إلى ناد لدول العالم الأخرى، وتستعصى على التعاون معها وتفهم سياساتها ودعمها، ولذلك تفضل الولايات المتحدة منظمة جديدة وقانونا جديدا لعالم جديد. فى ضوء هذا الطرح الأمريكى والنظرة الأمريكية لقضية الإصلاح لايزال الموقف الأمريكى الرسمى النهائى غامضا رغم أن مواقف الكونجرس تقطر عداء للأمم المتحدة. ولايمكن إغفال مدلول إصرار الإدارة الأمريكية على تعيين جون بولتون ومعارضة الكونجرس، رغم أن احتقار بولتون للأمم المتحدة يلبى اتجاهات الكونجرس. فى نفس الوقت، يستخلص البعض أنه لايمكن أن تمضى عملية الإصلاح التى بدأت دون الالتفات إلى المواقف الأمريكية من عناصرها

ومضمونها. وفى هذا الإطار ركز جانب كبير من أبحاث المؤتمر على المفهوم الأمريكى لاستخدام القوة ومدى تطابقه مع ميثاق الأمم المتحدة. وفى هذا الصدد انقسم الرأى حول تقييم الموقف مما سجله تقرير الأمين العام حول الإرهاب وتجاهله إرهاب الدولة حتى لايستدعى الحديث عنه الحديث عن تصرفات إسرائيل ضد الفلسطينيين. كذلك انقسم الرأى حول مدى صواب رؤية الأمين العام فى تقريره مع نطاق حق الدفاع الشرعى وضوابطه ومدى تطابقه مع المادة ٥١ من الميثاق.

وهكذا ظهرت مواقف الدول التى لم يتسن للكثير منها تحديد مواقفها. تصر الأغلبية ومن بينها الصين الشعبية ودول العالم الثالث على الإبقاء على الأمم المتحدة الحالية وميثاقها على أن يشمل الإصلاح الكفاءة والفعالية المالية والادارية ودعم دورها فى خدمة السلام الدولى وحقوق الإنسان والتنمية، كما يرى هذا الفريق من الدول أن الأمم المتحدة لاغنى عنها، وأن التفريط فيها يعرض العالم لخسارة فادحة لأنها نشأت فى لحظة تاريخية لن تتكرر، رغم أن الحرب الباردة أدت إلى تجاهل المنظمة الدولية، كما أن انتهاء الحرب الباردة أدى إلى نزوع الولايات المتحدة نحو استغلالها وتوظيفها لخدمة سياساتها.

من ناحية ثالثة، ركزت أوراق أخرى على جانب مهم فى هذه القضية، وهو أنه ليس صحيحا أن الأمم المتحدة قد فقدت مبرر وجودها، وأن القانون الذى تعمل فى إطاره لم يعد صالحا لحكم العلاقات الدولية. كما أنه ليس صحيحا بنفس القدر أن الأمم المتحدة والممارسات الدولية التى نشأت عبر ستين عاما منذ نشأة الأمم المتحدة ليست بحاجة إلى ملاحظة، فمن الواضح أن هذه الممارسات قد دفعت إلى ظهور تفسير جديد لأحكام الميثاق، خاصة فى مسائل حظر استخدام القوة وصور القوة المشروعة، والتوسع فى الدفاع الشرعى، وحدود تدخل الأمم المتحدة فى الشئون الداخلية للدول الأعضاء بموجب المادة ٧/٢ من ميثاق الأمم المتحدة.

فكيف نوفق بين أحكام الميثاق التى لم يثر أحد نزاعا حولها بوصفها نصوصا، وبين التطبيق والممارسة العملية التى أظهرت أحيانا انقطاع الصلة بين النص والتطبيق ؟ بعبارة أخرى هل نلتزم بحرفية الميثاق ونعتبر كل التفسيرات والممارسات هى مجرد انتهاكات وخروجا على نصوص الميثاق ؟ أم أن نسلم بهذا الافتراق بين النص والتطبيق على أساس أن التطبيق يتم بتفاهم أعضاء مجلس الأمن؟ إن التسليم بذلك سوف يعنى أن الميثاق قد صار حبرا على ورق، وأن العبرة هى بالشرعية الدولية الجديدة التى تنشئها الإرادة المشتركة لأعضاء المجلس. هذه القضية تثير قضية أخطر وهى هل يؤدى توسيع مجلس الأمن إلى الالتزام بالشرعية الدولية الصحيحة على أساس أن توسيع المجلس يكفل تمثيلا أفضل لأعضاء الأمم المتحدة، وعلى اعتبار أن المجلس يعمل وكيلا عن أعضاء المنظمة جميعا فى قضايا حفظ السلم والأمن الدولى ؟ أم أن توسيع المجلس سوف يضفى مزيدا من الشرعية على اللاشرعية، كما أن توسيع المجلس سوف يثير بالقطع خلافات بين دول المناطق المختلفة التى تتنافس على المقاعد حتى لوحرم شاغلوا هذه المقاعد من امتيازات المقعد الدائم التقليدية ؟ وهل من المصلحة المضى فى الإصلاح كما هو مرسوم، أم أن تلك كلها أمور للخلاف واستهلاك الوقت لأغراض أخرى ؟ وهل تنجح قمة الألفية فى بلورة مواقف نهائية محددة تسمح بعدها بتعديل الميثاق، أم أن الألفية ستكون مناسبة للانقسام والتناحر؟ وهل تحقق قمة الألفية الحد الأدنى الذى يمكن البناء علية بعد ذلك أم تنفض القمة بسبب صعوبات قضايا البحث وضيق الوقت اللازم لبحثها وتكوين توافق عام بشأنها ؟

تلك أسئلة حائرة تبحث عن إجابات شافية، لأن الامر يتعلق بقضايا صناعة الحياة الدولية. وفى كل الأحوال فلايزال العالم العربى والإسلامى بحاجة إلى الذهاب إلى هذه القمة ولديه تصورات واضحة منسقة حتى لايتخلف عن هذه الحركة الدولية الشاملة.

obeikandl.com

(٦) حصاد قمة الألفية

حول اصلاح الأمم المتحدة

فى مقالات متعاقبة فى "الاقتصادية" منذ مارس٢٠٠٥ حول جهود إصلاح الأمم المتحدة تنتهى هذه السلسلة بتقييم نتائج قمة الألفية فى الفترة ١٤-١٦ سبتمبر ٢٠٠٥، التى حضرها أكثر من ١٥٠ رئيس دولة وحكومة، وهى أكبر تجمع على هذا المستوى منذ إنشاء الأمم المتحدة. فقد دارت مناقشات الزعماء على أساس الوثيقة التى انتهت إليها لجنة مصغرة من الدول بلورت الاتجاهات الرئيسية ووضعتها أمام القمة. وقد انتهت القمة إلى إصدار وثيقة تضمنت عددا من البنود الهامة، وأهمها القيم والمبادئ والتنمية وحقوق الإنسان وحكم القانون، وقضايا السلم والأمن وعمليات حفظ السلام، فضلاً عن إصلاح الأمم المتحدة.

فقد ركزت الوثيقة على التمسك بالأمم المتحدة وميثاقها ومبادئها، وأهمها حظر استخدام القوة أو التهديد بها على أى نحو يناقض هذه المبادئ. وشددت الوثيقة على الأهمية الحيوية لنظام فعال متعدد الأطراف على أساس القانون الدولى لمواجهة التحديات المتعددة التى تواجه العالم وصياغة السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان، والتأكيد على الدور المركزى للأمم المتحدة وتعزيز فعاليتها عن طريق تنفيذ قراراتها. وأكدت الوثيقة أنه لا يمكن لدولة أن تعيش بمفردها فى عالم يعتمد بعضه على بعض، وتتنوع ثقافاته وحضاراته، وأن السلم والأمن والتنمية وحقوق الإنسان والمساواة بين الرجل والمرأة هى ركائز لنظام الأمم المتحدة، وهى ركائز مترابطة. ولذلك فهؤلاء الزعماء مصرون على إنشاء عالم أكثر ازدهاراً وديمقراطية عن طريق تنفيذ إعلان قمة الألفية. حدد بيان القمة أربعة مجالات أساسية هى التنمية والسلم والأمن الجماعى وحقوق الإنسان وحكم القانون وتعزيز الأمم المتحدة. وبالنسبة للأمن تعهد الزعماء بالقضاء على الفقر وتحقيق التنمية

المتواصلة، وتمكين الدول النامية من الاستفادة بعائد العولمة. وشدد البيان على أهمية الشراكة العالمية من أجل التنمية، وإصلاح الحكم على كل المستويات وتعزيز حكم القانون وتشجيع التجارة الدولية وتخفيف الديون الخارجية، ومن أجل ذلك تعهد البيان باعتماد وتنفيذ استراتيجيات للتنمية الوطنية عام ٢٠٠٦، تراعى الإدارة السلمية للموارد المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادى الكلى، والنمو طويل الأجل، والتحقق من أن مساعدات التنمية تستخدم فى بناء القدرات الوطنية – إشارة إلى الفساد – والعمل على زيادة مساهمة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدنى والقطاع الخاص، وتمويل خطط التنمية من خلال الاستخدام الجيد للموارد والمساعدات التى تقرر زيادتها حيث تساهم وكالة التنمية الدولية بخمسين بليون دولار حتى عام ٢٠١٠، ومساهمة الدول المتقدمة بما لا يقل عن ٠,٠٧% من الناتج القومى الإجمالى بنهاية عام ٢٠١٥ بحيث تصل عام ٢٠١٠ إلى ٠,٠٥% كحد أدنى، وبحيث تحصل الدول الأكثر فقرا على ١٥-٢٠,٠% حتى عام ٢٠١٠. شدد البيان أيضا على أهمية الموارد الوطنية فى تمويل التنمية، وكذلك الاستثمار وتسوية مشكلة الديون وفق المقترحات المقدمة فى مختلف المناسبات، والالتزام بنظام التجارة الحرة فى إطار منظمة التجارة العالمية ومعالجة مشكلة السلع الأولية وأسعارها، وتشجيع تعاون الجنوب – الجنوب، وتعزيز التعليم من أجل السلام والتنمية وتعزيز ثقافة السلام، والتنمية الزراعية والريفية، ومعالجة البطالة وحماية البيئة، ومقاومة الأمراض الفتاكة، وتمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين، وتسخير العلم والتكنولوجيا التنمية، ودعم العلاقة بين الهجرة والتنمية وحماية حقوق المهاجرين والعناية بالدول ذات الاحتياجات الخاصة خاصة فى إفريقيا.

أما السلم والأمن الجماعى فقد أكد البيان على التحديات والمخاطر التى تواجه البشرية، واعترف بأن أى دولة لا تستطيع أن تحمى نفسها، وأن التضامن فى مواجهة المخاطر لا مفر منه، وذلك عن طريق الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة، وهى

التسوية السلمية للمنازعات من خلال الميثاق ومحكمة العدل الدولية، وتناسق جهود أجهزة الأمم المتحدة لهذه الغاية. كما تلتزم الدول بالامتناع عن استخدام القوة والتهديد بها والتشديد على التعددية السياسية وأكد البيان أن أحكام الميثاق كافية لمواجهة كل التهديدات والتحديات. أما قضية الإرهاب فقد أفرد البيان لها بنداً خاصاً، وأدان الإرهاب أياً كان الفاعل أوالدافع أو المكان أو الضحية، ورحب بكل مبادرات الحوار والتسامح والتفاهم بين الحضارات والعمل على إبرام اتفاقية شاملة لمكافحته، وأنه يمكن النظر فى عقد مؤتمر دولى لبحث سبل مكافحته. وشدد البيان على أن يتم التضامن لمكافحة الإرهاب وفق أحكام القانون الدولى، وأن تساعد الأمم المتحدة الدول على ذلك، وأن تعزز دور مجلس الأمن فى مكافحة الإرهاب وفق قراراته السابقة وتعزيز جهود تنفيذ الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووى وحث الدول على الانضمام إليها وإلى اثنتى عشرة اتفاقية أخرى لمكافحة الإرهاب.

وعالج البيان قضايا حفظ السلم وبناء السلام وتعزيز نظام الجزاءات الدولية وأهميتها وفق أحكام الميثاق والتعاون لقمع الجرائم المنظمة عابرة الحدود وتشجيع دور المرأة فى منع المنازعات وحلها وحماية الأطفال فى الصرعات المسلحة والانضمام إلى الاتفاقية الخاصة بذلك.

وقد أولى البيان عناية خاصة لحقوق الإنسان ومكانتها، وكذلك حكم القانون، وأوضاع المشردين وحماية اللاجئين ومساعدتهم وتعزيز الانضمام إلى كل معاهدات حقوق الإنسان. وشدد البيان على قيمة الديمقراطية ومساعدة الدول على التمتع بها وإنشاء صندوق فى الأمم المتحدة لهذا الغرض. كما شدد على أهمية حماية السكان من التطهير العرقى وإبادة الجنس والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وتعزيز حقوق الأطفال.

أما تعزيز نظام الأمم المتحدة، فقد لوحظ أن البيان أكد على التمسك بالأمم المتحدة وبميثاقها والحرص على تعزيز فعاليتها واحترام قراراتها وتعزيز أجهزتها

وهى الجمعية العامة ومجلس الأمن حيث أكد البيان على نيابته القانونية عن كل أعضاء المنظمة الدولية فى النهوض بالمسئولية الأولى فى صيانة السلم والأمن الدوليين. وأيد البيان إصلاح مجلس الأمن باعتباره العنصر الأساسى فى إصلاح الأمم المتحدة حتى يصبح أوسع تمثيلا وفعالية وشفافية فتزيد فعاليته وشرعيته وتنفيذ قراراته، وأن يسمح نظام المجلس باشتراك دول غير أعضاء فيه فى أعماله.

وقد حرص البيان على الموافقة على إنشاء مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ليكون المسئول عن تنسيق دور المنظمة الدولية فى متابعة هذه القضية الحيوية على أن يجرى رئيس الجمعية العامة أوسع مناقشة شفافة مع الأعضاء حول اختصاصات المجلس وضوابط عمله وعضويته وغيرها من المسائل الإدارية والتنظيمية. ولما كان البيان قد عنى أيضا بتعزيز دور المفوض السامى لحقوق الإنسان ولم يرد ذكر للجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان فى الوقت الذى أقر فيه إنشاء مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فمن الواضح أن المجلس سيحل محل اللجنة مع الاحتفاظ بدور المفوض السامى.

وقد قرر البيان إلغاء مواد الميثاق التى تتحدث عن ألمانيا واليابان وإيطاليا باعتبارها الدول الأعداء التى يجوز استخدام القوة ضدها استثناء على حكم المادة ٤/٢ الخاصة بحظر استخدام القوة. وألغى مجلس الوصاية بعد انتهاء مهمته أى إلغاء الفصل ١٢، ولكنه حث مجلس الأمن على النظر فى تشكيل لجنة الأركان العسكرية ومهمتها وطرائق عملها، مما يوحى بأن مجلس الأمن سيكون مركز الثقل فى نظام الأمن الجماعى.

أكد البيان على أهمية ضبط التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الاقليمية والتعاون بين الأمم المتحدة والبرلمانات الوطنية أو الاتحادات البرلمانية ومساهمة السلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدنى والمنظمات غير الحكومية فى التنمية واحترام حقوق الإنسان.

من الواضح أن البيان كرر المبادئ العامة فى الميثاق دون أن يتطرق إلى القضايا الخلافية مثل حالات القوة المحظورة وغير المحظورة والجدل حول نطاق حق الدفاع الشرعى، كما لم يشر إلى أى استثناء فى مجال الإرهاب مثل التمييز بين دوافع مقاومة الاحتلال وغيره، وركز بشكل أكثر تفصيلا على التنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية. ولكن البيان جعل مجلس الأمن مركز الثقل والميثاق هو دستور المجتمع الدولى وتجاهل تماما القضايا الخلافية بين الولايات المتحدة ودول العالم الأخرى، ولذلك لم يشر إلى توسيع عضوية مجلس الأمن وهى القضية التى تصدرت اهتمام الرأى العام العالمى وأثارت منازعات إقليمية فى جميع المناطق، فضلاعن تجاهل البيان لقضية الانتشار النووى وخطورتها على الأمن الدولى.

والخلاصة، نجحت القمة فى التوصل إلى خطوط عامة وتركت الممارسات الدولية تسير كما هى بسبب الاختلاف الشديد حول تكييف هذه الممارسات ولكن معالجاتها لقضايا الإرهاب والأمن الدولى جاءت أقل بكثير مما كان متوقعا، ولذلك يصح القول أنها قمة الهروب من مواجهة الحقيقة، ولكنها كانت مناسبة للاتصالات الدبلوماسية المكثفة وكذلك استعراض القضايا.

obeikandl.com